

المملكة الأردنية الهاشمية

محكمة التمييز الأردنية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأثونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة
وعضوية القضاة السادة

بسام العقوم ، خليفة السليمان ، محمد طلال الحمصي ، محمد الحوامدة

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٧ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥ في القضية رقم ٢٠٠٥/١٠٨٢ المتضمن إدانته
بجسنة حمل وحيارة اداة حادة خلافاً للمادة ١٥٥ من قانون العقوبات و عملاً بالمادة ذاتها
ودلالة المادة ١٥٦ من القانون المذكور الحكم بجسسه مدة اسبوعين وتغريمه عشرة دنائير
والرسوم وتجريمه بجناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات
وتسبباً لذلك وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم و عملاً
بالمادة ٣/٩٩ من القانون ذاته تخفيض العقوبة إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة
المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة اشهر والرسوم ، و عملاً بأحكام المادة ٧٢ من قانون
العقوبات ادغام العقوبتين وتنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة
مدة ثلاث سنوات وتسعة اشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز لأسباب تلتخص بما يلي:

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى باستخلاص الواقعة الجرمية من شهادات الشهود
والطبيب الشرعي لأن شهادة الدكتور جاءت متناقضة حول اصابة المشتكي .

بصفحتها : الجزئية

رقم القضية: ٢٠٠٦/١٤٩٠

٢- أخطأت المحكمة باستخلاص النية الجرمية لان الأداة الراضية ليست بطبيعتها قاتلة وكذلك طبيعة الإصاية البسيطة وكان على المحكمة تعديل وصف التهمة إلى الإيذاء .

٣- أخطأت المحكمة بوزن البينات عندما أخذت بأقوال المشتكى المتناقضة.

بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٢ وبمطالعته الخطية رقم ٢٠٠٦/٤/٢/١٤٠٥ طلب مساعد رئيس النيابة العامة قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأيد القرار المميز.

المادة ١٥٥

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠٠٥/٢٢٦ تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٤ قد احوالت المتهم المميز ليحاكم لدى تلك المحكمة بتهمة الشروع بالقتل وحمل وحيارة أداة راضية خلافاً لأحكام الموداد ٣٢٦ و ٧٠ و ١٥٥ من قانون العقوبات.

بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٩ وفي القضية رقم ٢٠٠٥/٣٨٣ قررت المحكمة إدانته بجرم حمل وحيارة أداة راضية والحكم عليه بالحبس لمدة اسبوعين والغرامة عشرة دنائير والرسوم تجريمه بالتهمة المسندة إليه وتبعاً لذلك الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف والرسوم ونظراً لإسقاط الحق الشخصي وعملاً بالمادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات قررت تخفيض العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم ، وعملاً بأحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم.

بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٣ وفي القضية رقم ٢٠٠٥/١٠٩٨ قررت محكمة التمييز نقض الحكم سالف الذكر لسماح شهادة المجني عليه .

بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ وفي القضية رقم ٢٠٠٥/١٠٨٢ قررت محكمة الجنايات الكبرى اتباع النقض واستمعت لشهادة المصائب ، وبتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥ قررت إدانة المتهم المميز بجرم حمل وحيارة أداة راضية خلافاً للمادة ١٥٥ من قانون العقوبات والحكم

3
رئيس الدائرة

و
و

و

و

القاضي

٢٠٠٧/١/٢٩ الموافق ١٤٢٨ سنة ١٠ محرم بتاريخ ١٠

لذلك تقر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

باعتين معه رد هذا السبب .

وما ، المميز ، القرار القابل للتأييد الذي انتهى إلى التمييز وتأييد القرار القابل للتأييد .

المحكومات الجزائية في تكوينها من التمييز وتأييد القرار القابل للتأييد في الدواعي .

فقد أمد المشرع محكمة الجزاء سلطة واسطة بمقتضى المادة ١٤٧ من قانون أصول

وبالنسبة للسبب الثالث :

يعد هذا السبب حقيقياً بالرد .

القابل للتأييد من أجل أن لا يكون له أثر في التمييز وتأييد القرار القابل للتأييد .
الجزاء على الأشخاص وخطورة الإحصائية الناتجة عن استعملها على أن تية
كما أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يستلزم من الادعاء المستعمل في

المخبر عليه وتكرار الضرب في نفس المكان تجعل منه أداة قاتلة .

فإن استعماله على الصورة التي استعمل بها المتهم المميز ومكان الإحصائية في جسم
وإن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الحرج وإن كان ليس أداة قاتلة بظهورها